

ثلاث ملاحظات عن روبرت مالي

علي الصراف
كاتب عراقي

يثير روبرت مالي المبعوث الأمريكي الخاص الجديد إلى إيران ضجة مبالغا فيها، وسابقة لوانها، ولا تستند بالضرورة إلى أساس صحيح. بعض الجمهوريين في الولايات المتحدة يضمرون شيئا لأجل آخر. فهم إذ ينتقدون سجله في المفاوضات السرية مع إيران والتي أسفرت عن الاتفاق النووي، سيء الصيت، عام 2015، فإن المرء يحتاج أن ينظر إلى ما إذا كانت أصوله المصرية هي السبب وراء تلك الانتقادات.

السيناتور الجمهوري توم كوتون قال في تغريدة عبر "تويت" إنه "لأمر مزعج للغاية أن يفكر الرئيس بايدن في تعيين روب مالي لتوجيه السياسة الإيرانية. مالي لديه سجل حافل من التعاطف مع النظام الإيراني والعداء لإسرائيل. لن يصق آيات الله حظهم إذا تم اختياره".

صحيفة "إسرائيل هيوم" قدمت المخاوف على حسن الظن، بالتشكيك في حرص مالي على أمن إسرائيل، واعتبرت أن ما يقوله في هذا الصدد "مجرد كلام في أحسن الأحوال". وذلك لأنه "عارض المبادئ التي قدمها وزير الخارجية السابق مايك بومبيو كشرط لرفع العقوبات عن إيران".

ومن منقلب آخر، ذهب رئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي" اللبناني وليد جنبلاط في انتقاداته في اتجاه مختلف. فاعتبر تعيين مالي كمبعوث خاص لدى إيران هو "دليل شؤم"، وذلك لأنه من "هؤلاء المثقفين الذين يعملون

لدى مراكز الدراسات التي تحلل وتنتهي باستنتاجات على حساب الشعوب". والنقمة هنا، إنما تنصب على كونه مثقفا، فهل كان يجب، بحسب هذا التقدير، أن يكون عديم الثقافة لكي لا تأتي استنتاجاته "على حساب الشعوب"؟

وهذا نقد مفارق. لاسيما وأن استنتاجات المثقفين غالبا ما تتفاوت على طول المسافة بين طرفي المسطرة. عدا عن صداقته الشخصية المديدة مع أنتوني بلينكن وزير الخارجية الأميركي الجديد، فقد عمل مالي في ظل إدارتين ديمقراطيتين، للرئيسين بيل كلينتون وباراك أوباما، بوصفه مديرا للشريك الأوسط في مجلس الأمن القومي، وهذا هو ما جعله موضع ثقة الإدارة الثالثة التي يقودها الرئيس جو بايدن، ولكن بحسن الأخذ بثلاث ملاحظات، قبل إصدار الحكم على الرجل.

الأولى، هي أنه ليس هو الذي يرسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لا تجاه إيران، ولا إسرائيل ولا دول المنطقة الأخرى. وظيفته الرئيسية هي أن يقدم أفكارا وتحليلات وتقديرات. وفي الغالب، فإن صياغة الأفكار والتحليلات في الغرب، لا تقوم على فكرة واحدة أو منطلق واحد. المبدأ الأساس فيها هو تقديم الشيء وعكسه. ويتعين أن تأخذ الأفكار والتحليلات بعين الاعتبار المرتجيات والعواقب. وفي القضايا الخطيرة، فمثلا أن للعواقب عواقب، فإن للمرتجيات عواقب أيضا. أن "التحليل" غالبا ما يكون نوعا من بناء متكامل الأركان للتصور والتصور وهذا مما يحتاج إلى ثقافة أولا، ومن ثم فإنه يحتاج إلى قدرة على

التجرد، كما يحتاج إلى قدرة على الصمت.

فبعد أن يتم تقديم التحليل الذي يجمع التصورات المتضاربة في السعي إلى استنتاج ما، ينتهي دور "المحلل"، ليرمي الكرة في ملعب السياسي وصانع القرار. وبالمناسبة، فإن محلا يتسبب بأخطاء، أو يضع تصورات الشخصية محل الواقع، لا يُعمر في وظيفته طويلا، كما لا يتم "توارثه" من إدارة إلى أخرى.

الملاحظة الثانية، هي أن إيران قضية أعقد وأخطر من أن يكون لمبعوث خاص دور حاسم فيها. واجبه الرئيسي هو التهديد وسير المكنتات واستقصاء الحقائق ومراقبة الموازين والمتغيرات. الاتفاق النووي مع إيران كان من صنع إدارة الرئيس باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري. ولقد اختار هذان الرجلان التواطؤ مع إيران لأسبابهما الخاصة. أولا بالتفاوض معها سرا، بمعزل عن حلفاء الولايات المتحدة الآخرين. وثانيا، لأنهما قبلتا الانخداع من أجل تمرير صفقات تجارية تلتهم ما تراكم من أموال إيران المحتجزة في

الاحتجاز الثانية، هي أن إيران قضية أعقد وأخطر من أن يكون لمبعوث خاص دور حاسم فيها. واجبه الرئيسي هو التهديد وسير المكنتات واستقصاء الحقائق ومراقبة الموازين والمتغيرات. الاتفاق النووي مع إيران كان من صنع إدارة الرئيس باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري. ولقد اختار هذان الرجلان التواطؤ مع إيران لأسبابهما الخاصة. أولا بالتفاوض معها سرا، بمعزل عن حلفاء الولايات المتحدة الآخرين. وثانيا، لأنهما قبلتا الانخداع من أجل تمرير صفقات تجارية تلتهم ما تراكم من أموال إيران المحتجزة في

الاحتجاز الثانية، هي أن إيران قضية أعقد وأخطر من أن يكون لمبعوث خاص دور حاسم فيها. واجبه الرئيسي هو التهديد وسير المكنتات واستقصاء الحقائق ومراقبة الموازين والمتغيرات. الاتفاق النووي مع إيران كان من صنع إدارة الرئيس باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري. ولقد اختار هذان الرجلان التواطؤ مع إيران لأسبابهما الخاصة. أولا بالتفاوض معها سرا، بمعزل عن حلفاء الولايات المتحدة الآخرين. وثانيا، لأنهما قبلتا الانخداع من أجل تمرير صفقات تجارية تلتهم ما تراكم من أموال إيران المحتجزة في



إلى موطنه قدمه مرتين، وتقول له إن ما كنت تفعله في الظلام اكتشف على نور. والثانية، هي أنها تعفي من انتقاد الإدارة الجديدة مباشرة. وجود وسادة تتلقى الكلمات بصمت، هو الآخر دور مفيد.

ولأنه زاد من بعد توقيعه فضيحة على أخرى.

الملاحظة الثالثة، هي أن الانتقادات لمالي، مفيدة من جهتين اثنتين على الأقل. الأولى لكي تجربه على أن ينظر

العراق يتربق «يدا عربية» لنجدته

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

ما إن تسلم مصطفى الكاظمي مهام رئيس الحكومة في العراق، في مايو الماضي، حتى بدأ بإصدار جملة من القرارات تعيد للدولة استقلالها، وتجعل من العراق مكانا آمنا ومستقرا، بعد أن ساهمت مواقف من سبقوه في هذا المنصب في تحويله إلى دولة مختلطة من قبل النظام الإيراني، الذي يحتفل هذه الأيام بمرور 43 عاما من الفشل في أن تصبح إيران دولة رفاهية لشعبها ودولة داعمة للاستقرار في المنطقة. لقد نقل النظام الإيراني تجربة بلاده السيئة إلى العراق بحذافيرها حتى صار نسخة مكررة من فشل الملاي.

المنهج الذي سلكته حكومة الكاظمي ركز على جانبين أساسيين. الجانب الأول داخلي يتمثل في استعادة هيبة الدولة من خلال العديد من الإجراءات والقرارات لعل أهمها ضبط سلاح الميليشيات المنفلت، لأنه لا توجد دولة في العالم تقبل أن تكون هناك جماعات وأحزاب لديها سلاح - أحيانا يفوق سلاح الدولة - ويهدد استقرار الدولة.

تحقيق منهاهجه وفق الإجراءات الدستورية والقانونية وبطريقة دولة المؤسسات مع أطراف لا يعرفون سوى أساليب المافيات والعصابات الإرهابية ويديرها نظام شمولى بغضب. وهو يستخدم هذه الإجراءات ليس خوفا من الطرف الآخر، وهو إيران وميليشياتها، أو مراعاتها، ولكن حفاظا على ما تبقى من دولة العراق الموحد بالقيمة الثلاثة وحفاظا على الإنسان العراقي الذي أنهكتته الحروب والفوضى على مدى أربعة عقود تقريبا.

المقلق في الوضع العراقي واستقراره أن السبل والخيارات الدبلوماسية والأعراف السياسية تبدو كلها عديمة النفع وعاجزة عن وقف النزيف الحضاري والإنساني وعن الخلاص من المحنة الإيرانية. معنى ذلك أنه لم تعد توجد النية للحديث عن حوار مع إيران أو التغامر مع من يقبل بخدمة أجنذتها السياسية، وبالتالي على الجميع انتظار سيناريوهات سيئة، فالشعب العراقي لن يقبل بفقدان وطنه خاصة وأن صبره نفذ.

وإذا كان المجتمع الدولي وبالخصوص العرب، قد ارتكبوا جميعا أخطاء في حق العراق، ليس فقط بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 مباشرة، حيث أعطيت الفرصة لإيران وميليشياتها لاستباحة العراق، وعلى رأس هؤلاء الذين استباحوه رجل إيران نوري المالكي الذي عمل ضد بلاده ومواطنيه، وأعلن مؤخرا عن نيته دخول الانتخابات التشريعية القادمة بقائمة دولة القانون.

ولم يقتصر خطأ المجتمع الدولي على التراجع عن دعم منهاهجه الكاظمي منذ البداية باعتباره آخر مشروع سياسي وطني ضد إيران، حيث استمر في الانسحاب بينما تتصاعد في المقابل فوضى الميليشيات، رغم إدراكه لأهمية الوقوف معه ومد اليد العربية له.

باستثناء النظام الإيراني، من مصلحة العالم أجمع أن يستقر العراق، فهو دولة إقليمية مهمة في منطقة أكثر ما تحتاج إليه هو الاستقرار. والشعب العراقي تفاعل مع العديد من الحضارات الإنسانية واستطاع أن يثريها بثقافته المتعددة عرقيا ودينيا. وبالتالي تصبح مسؤولية الحفاظ عليه ضرورية للجميع وفي مقدمتهم العرب. الحفاظ على العراق وشعبه ليست مسؤولية الكاظمي وحده حتى وإن كان هو المسؤول التنفيذي الأول.

لماذا ترفض طهران انضمام السعودية؟

عمر علي البديوي
صحافي سعودي

استشاطت إيران غضبا على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بسبب دعوته توسيع طاولة المفاوضات حول الاتفاق النووي لتشمل السعودية، ورفضت وزارة الخارجية الإيرانية إجراء أي مفاوضات أو تغييرات جديدة على المشاركين في اتفاق طهران النووي مع الدول الكبرى.

ما يضير طهران في انضمام السعودية إلى المفاوضات هو كشف الجانب المظلم القائم من السلوك الإيراني الذي يخفى خلف الملابس الإفرنجية التي يرتديها الطاقم الإيراني خلال جلسات المفاوضات، ونزق قفزات الحرير التي بنس فيها سلوك تخريبي بشع يغرز مخالفه في جمل المنطقة العربية ويهدم حدودها ويفسد استقرارها.

لنتذكر كيف كانت طهران ترسل دعواتها للحوار مع السعودية وبقية جيرانها العرب، وحذها الرياض لتتأذى بنفسها عن النفوذ الأجنبي وتغير سياساتها وتختار الحوار مع إيران، لكن بمجرد دعوة السعودية للمشاركة في النقاش حول واحد من الملفات الإشكالية لإيران، رفضت الأخيرة وتمنعت واستشاطت غضبا.

تريد إيران أن تتعامل مع الملفات بشكل منفصل، ينسجم مع أسلوبها في التحايل وطريقتها المعهودة في الاتفاق على المسؤوليات، وأن تفتت الموقف الجماعي الرافض لسلوكها السلبى في المنطقة، وتخرج من الثغرات المتاحة بآجر قدر من المكاسب.

بالإضافة إلى لعبة الوقت والمماطلة التي تتقنها طهران جيدا، فإن تقنية استبعاد العقبات المتوقعة في طريق تحقيق المكاسب المتوخاة هي الطريقة المفضلة لديها في التعامل مع الاستحقاقات الدولية وهو ما يشجع إيران على إجراء حوارات منفصلة وفتح قنوات اتصال منقطعة الصلة في ما بينها حول الملفات المختلفة والملحة لتضع الموقف المضاد لها وتقدم تنازلات جزئية لا تضر

أو تؤثر في مشروعها القومي الواسع الذي قامت لأجله ونذرت إمكاناتها لتحقيقه.

تحمل دعوة الرئيس الفرنسي ماكرون لمشاركة السعودية دلالة لا يمكن تجاهلها، وهو تحقيق اختراق ملفت في الموقف الأوروبي الذي ظهر كمهان للسلوك الإيراني في وجه حدة الموقف الأميركي خلال السنوات الأربع الماضية إبان حكم الرئيس السابق دونالد ترامب. تمثل السعودية الخصم التقليدي لسلوك إيران التخريبي في المنطقة، وهي تترك بحكم الاحتكاك والتجربة الثمن الفادح والتكلفة العالية للدور السلبى الذي تتبناه طهران، وتحيط علما بتفاصيل هذا الدور؛ ميليشياته وطاقاته ونتائجه، كما أنها تمثل بتفويض من دول عربية ومسلمة وجهة نظر المنطقة التي تميل إلى الاعتدال وتريد لكابوس الفوضى أن يتوقف وينزاح، ويخلو وجه المنطقة لاستحقاقات التنمية والتقدم.

وبوجود الرياض في هذا النقاش يتحقق ضمان توسيع الاتفاق ليشمل جوانب كانت مغيبية ومعيبة في النسخة السابقة، وأن تواجه إيران بحقيقة سلوكها التخريبي في المنطقة، قبل أن تحصل على ضمان لتزويدها بأسباب الحياة بدعوى توقفها عن بناء ترسانتها النووية، لكن خطرا مماثلا يصدر عنها ولا يقل سوءا عن النووي، يجب وقفه ومحاسبتها عليه.

واشنطن، وهي النقل الرئيسي في إنجاز الحوار أو إبطاله، منحسسة للعودة إليه، رغم كل العراقيل التي وضعتها الإدارة الأميركية السابقة، والتحذيرات التي تطلقها دول المنطقة، المعنية الأولى بآجر قدر من المكاسب.

من جهته، يشكل نقض إيران لجزء كبير من التزاماتها في الاتفاق بعد انسحاب واشنطن منه، وتسريعها لبعض الخطوات التي قد تؤدي إلى قطع أشواط مهمة في مشاورها نحو الترسانة النووية، يضغط على واشنطن لاتخاذ موقف، حتى لو كان بالعودة للسلسلة وغير المعدلة للاتفاق، للحصول على المكسب

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباجي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيوقبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk